في قضايا الاستعمال اللغوي
في البرامج الإذاعية والتلفزيونية العربية

الأستاذ الدكتور إبراهيم بن مراد
رئيس جمعية المعجمية العربية بتونس

ا - **تقديم:** يرتبط "الاستعمال اللغوي في البرامج الإذاعية والتلفزيونية العربية " في أذهان كثيرين من المثقفين - وخاصة الذين يُعْنَوْنَ بقضايا اللغة وسلامة استعمالها – بظاهرة اللحن في اللغة؛ فهو استعمال "مسموعٌ" وليس "مكتوباً "؛ أي انه لا يصل "المُتَّلقيَ " وصولا طبيعيا على وثيقة يقرؤها أو كتابا يتصفحه ويعمل فكره فيه بعد أن يكون الكاتب أو المؤلف قد بذل فيه الجهد في التحرير والمراجعة ووضع المفردات والجمل مواضعها في النــص وضعا يرضيه، بل يصله مقطعا مجزأ قد لا تتبع فيه الفكرةُ الفكرةَ والجملةُ الجملةَ تبعا منطقيا، ولا يتبين ذهن المتلقي – لذلك – في كل الأحوال العناصر المكونة لبنية المقول تبيّنا تامّا، ولا تستقيم في تصوره العبارة اللغوية الحاملة لتلك العناصر استقامة كلية، ويترتّبُ على ذلك كله أن ينظر إلى هذا النوع في الاستعمال نظرة الاستنقاص لأنه يُعدُّ من باب "المُرْتَجَل" الذي لا يبلغ من "الجدّيَّة" ما يبلغه النّص المقروءُ قراءةً بعد أن يكون كاتبٌ من الكتّاب قد حرّره.

لكنّ هذه النصوص المحرّرة المقروءة في العربية الحديثة لا تسلم هي أيضا من الاستنقاص في نظر المثقف المعني بسلامة الاستعمال اللغوي، فهي تصنف إلى[1] نصوص "ثقافية عامة"، منها "الأدبي" الذي يكتبه القصاصون والشعراء والنقاد ومن تشبه بهم من كتاب المقالة الأدبية أو الثقافية العامة ومنها "العلمي" الذي يحبّره الباحثون الجامعيون فيما ينجزون من أطروحات أو ما

يشاركون به في مجالات اختصاصاتهم من بحوث شخصية؛[2] نصوص "صحفية " يحررها الصحافيون وينشرونها في الجرائد اليومية أو الأسبوعية، إما لمتابعة ما يجد في العالم من الأحداث المتسارعة وإما لتحليل القضايا التي تشغلهم والتعليق عليها.

والاستعمال اللغوي في الصنف الأول كان وما زال حاصلا على "الاحترام الرسمي" لأنه يمثل على ما يبلغه جهد المثقف العربي من طاقة في إجادة استعمال اللغة. لكن هذا الجهد - فيما نعلم- لِم يُقَوّم بعد في عمل وصفي تحليلي شامل يظهر مدى موافقته لنماذج الاستعمال الفصاحية العربية ومدى خروجه عنها ومخالفته لها؛ أما ما نلاحظه عيانا اليوم فزوال ما يسمى "كبار الكتاب" الذين كانوا يقتفون آثار القدامى في استعمال العربية، فهؤلاء قد عاشوا في الصنف الأول من القرن العشرين ثم بدؤوا ينقرضون في النصف الثاني منه.

وأما الصنف الثاني فجزء من ظاهرة أعم هي "الاستعمال اللغوي في وسائل الإعلام"، وهو ذو وجهين: استعمال في الصحف – وخاصة في الجرائد اليومية – استعمال في الإذاعة والتلفزيون، والاهتمام بأوّل الوجهين قديم يرجع إلى أواسط النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي نتيجة ظهور الصحافة المكتوبة وانتشارها وإقبال الناس بمختلف طبقاتهم عليها، وقد شغلت مسألة الاستعمال اللغوي في الصحف المثقفين العرب لما لاحظوه فيها من خروج عما عرفوه من النماذج الفصيحة في الاستعمال، وما تبينوه من تأثير لذلك الاستعمال المحدث في كتابات المنشئين، وقد خُصّت بالمقالات المفردة وبالكتب التي تندرج في باب من التأليف قديم في العربية يسمى "التصويب اللغوي"، وقد قاوم به اللغويون منذ وقت مبكر ظاهرة "التصحيف" عند الخاصة، وظاهرة "اللحن" عند الخاصة والعامة على سواء[1]، ومن أول الكتب التي ألفها المحدثون في تصويب لغة الصحف كتاب "لغة الجرائد" للشيخ إبراهيم اليازجي. وأصل هذا الكتاب جملة من المقالات نشرها اليازجي متتالية في مجلة له اسمها "الضياء"، في

أعدادها الصادرة خلال النصف الأول من سنة 1899، ثم جمعها غيره في كتاب[2]، وقد وجدت هذه "الحركة التصويبية" خلال القرن العشرين إقبالا كبيرا وتأييدا واسعا تشهد بهما المقالات المفردة والكتب التي ألفت في "الأخطاء اللغوية الشائعة" وكان للأخطاء الصحفية منها حظ وافر[3]؛ وأما الاهتمام بالوجه الثاني – أي الاستعمال اللغوي في الإذاعة والتلفزيون – فمتأخر لأنه قد واكب إنشاء الإذاعات ثم التلفزيونات الوطنية في البلاد العربية، وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين. لكن التأليف في هذا الصنف من الاستعمال اللغوي مازال ضعيفا رغم مخالفته الظاهرة للغة الجرائد وقوة تأثيره في الاستعمال اللغوي العام[4].

إن إنشاء الإذاعات ثم التلفزيونات الوطنية في البلاد العربية قد فتح الباب لاستعمال العاميات مع العربية الفصحى، واستعمال العاميات في هذه الوسائل "الإعلامية" مخالف لاستعمالها في الجرائد. فإن استعمالها في الإذاعات والتلفزيونات استعمال "رسمي" لأنه يرد على ألسنة رجال السياسة وعلماء الدين وكبار الكتاب والأدباء، إضافة إلى الفنانين وخاصة أصحاب الطرب وصاحباته، وهذا يعني - في مختلف الحالات – أنها من استعمال المثقفين الذين ينتظر منهم أن يكونوا حماة العربية الفصحى والمدافعين عنها، أما الجرائد التي يكتب كلها أو جلها بالعامية فتعد جرائد «شعبية"، وهذه الصفة كافية وحدها لنبذها وعدم الاكتراث بها بين المثقفين.

ولا شك أن لهذا "النزول" إلى العامية في استعمال العربية في الإذاعات والتلفزيونات العربية مسوغاته في نظر مسيريها والقائمين على أمورها، ومن أهم تلك المسوغات "أن يخاطب الناس بما يفهمون"، والناس الذين توجه إليهم برامج الإذاعة والتلفزيون طبقات في العلم والثقافة وخاصة في الثقافة اللغوية؛ وهذه الحجة في الحقيقة واهية لأنّ التجربة قد بينت – عندنا في تونس مثلا - أن إقبال العامة على المسلسلات التلفزيونية الأجنبية "المد بلجة" بالعربية الفصحى

يفوق بكثير إقبال الخاصة من المثقفين، وأن فهمهم للعربية المستعملة فيها فهم جيد. وهذا - فيما نرى- ليس بعدا لأن العامة في البلاد العربية مهيئة بالطبع لفهم العربية الفصحى إذ ليس العامي من اللغة إلا مستوى غير معرب من العربية، فهو يختلف عن مستواها الفصيح في الإعراب – أي في النحو – لكنه لا يختلف عنه إلا قليلا في المعجم. وما يعنينا في بحثنا هذا من "النزول" إلى العامية في استعمال العربية الإذاعات والتلفزيونات هو أنه قد أدى إلى ظهور حالة من "التساهل" في استعمال العربية الفصحى، وقد نتج عن هذا التساهل ظهور ما أصبح يعرف بالعربية "الوسطى"، وهي عربية ليست بالعامية لكنها ليست بالفصيحة الخالصة. فإن فيها من مظاهر العدول عن النماذج الفصيحة في الاستعمال ما يجعلها لغة "ثالثة" بين الفصحى والعامية، ونريد في الفقرات التالية أن نحلل بعض القضايا التي تثيرها هذه العربية "الوسطى" من خلال النماذج المستعملة منها في البرامج الإذاعية والتلفزيونية العربية؛[2] آثار الاستعمال اللغوي في الإذاعات والتلفزيونات في الاستعمال اللغوي العام؛[3] موافقة هذه العربية "الوسطى" لنظام اللغة ومخالفتها له.

2 - من مظاهر الاستعمال اللغوي في برامج الإذاعة والتلفزيون:

يتأثر كل استعمال لغوي بالمقام الذي يرد فيه وبدرجة معرفة المستعمل الذي ينتجه باللغة.

ومن أهم "المقامات" المؤثرة في الاستعمال اللغوي الإذاعات والتلفزيونات العربية هي البرامج ذاتها؛ والمستعملون الذين تؤثر درجة معرفتهم باللغة في الاستعمال اللغوي هم منتجو البرامج ومن يصطحبهم أحيانا في برامجهم من المدعوين إليها، وتعد البرامج "مقامات" نتيجة اختلاف أنواعها وأهدافها والجمهور الذي تنتج من أجله.

ويمكن تصنيف تلك البرامج - في الإذاعات والتلفزيونات ذات النزعة الشمولية – بحسب أنواعها وأهدافها إلى خمسة: (1) البرامج الإخبارية؛ (2)

البرامج الثقافية؛ (3) البرامج "التنشيطية"؛ (4) البرامج الدرامية؛ (5) برامج "المنوعات"، وأشد هذه الأنواع عناية باستعمال المستوى الفصيح من العربية هما الأول والثاني، يتلوهما الثالث الذي يجتهد منتجوه غالبا – حسب ما أوتوا من المعرفة باللغة وقواعدها – إلى استعمال التعبير الفصيح، أما النوعان الرابع والخامس فإن الغالب على منتجيهما استعمال العامية: على أن استعمال المستوى الفصيح من العربية في الأنواع الثلاثة الأولى يتأثر تأثرا كبيرا - مثلما ذكرنا من قبل – بثقافة منتجيها اللغوية.

وهؤلاء المنتجون صنفان كبيران : الأول يغلب على عناصره التجانس، ويمثله "الصحفيون"، وهم إما صحفيون بالاختصاص لتخرجهم في الكليات والمعاهد التي تعنى بتدريس "علوم" الصحافة والإعلام، وإما صحفيون بالانتساب نتيجة ظروف المهنة، فهم من خريجي أقسام الآداب في الكليات ولم يسعفهم الحظ في التو ظيف، أو ممن انقطعت بهم سبل التعليم الجامعي فوجدوا جميعا في العمل الصحفي مخرجا. والصنف الثاني خليط من المُسهمين في الإنتاج، ذوو مستويات علمية وثقافية متفاوتة تفاوتا كبيرا، وهم في الغالب من غير المنتسبين مهنيا إلى مؤسسات الإذاعة والتلفزيون بل هم – حسب التسمية التي تطلق عليهم عندنا في تونس – "متعاونون خارجيون" قد استهواهم الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني فأقبلوا عليه، وينبغي أن نلاحظ أن منزلة ذوي المستويات العلمية والثقافية العالية – مثل الأساتذة الجامعيين والأدباء والكتاب الكبار – في هذا الصنف ضعيفة، فهم لذلك قليلو الإسهام في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني، ضعيفو التأثير فيه، وهذا يعني أن المؤثرين حقا في الاستعمال اللغوي العربي الفصيح في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني هم الصحفيون المتخصصون وذوو المستويات العلمية والثقافية المتوسطة من غير الصحفيين، وهؤلاء جميعا هم الذين ينتجون البرامج الإخبارية إعدادا وتقديما، ومنها نشرات الأخبار، والبرامج "التنشيطية"، وجزءا مهما من البرامج الثقافية.

ولا شك أن المنتجين من الصنفين يسعون جهدهم إلى استعمال لغة عربية سليمة، بل إن الرغبة في استعمال العربية السليمة قد تدفع البعض إلى تفضيل الفصيح القديم غير الشائع على الفصيح الشائع بين المحدثين، بل إلى تفضيل ما يعتقد أنه صحيح حقا؛ ومن نماذج الفصيح غير الشائع الذي يفضل استعماله فعل "التقى" متعديا بنفسه إلى المفعول في مثل قولهم "التقى فلان فلانا" بينما الاستعمال الفصيح الشائع له هو تعديته بأحد حرفي الجر "بـ" أو "مع"[5]. واستعمال فعل "عزم" متعديا إلى المفعول بنفسه أيضا في مثل قولهم "عزم المجيء" بينما الفصيح الشائع هو استعماله متعديا بحرف الجر "على"، ومن أمثلة ما يعتقد أنه صحيح استعمال "مناخ" – بضم الميم- في الحديث عن حالة الطقس، وفي ذالك إتباع لمؤلفي المعاجم الحديثة[6] والمؤلفين المحدثين في التصويب اللغوي[7]، وهؤلاء وأولائك يرجعون الكلمة إلى "أناخ البعير" أي أبركه، والمكان الذي تبرك فيه الإبل – أي مبركها – يسمى مناخ، بضم الميم، ثم تطور معنى الكلمة فأصبحت تدل على "محل الإقامة" ثم على "حالة جو البلاد". ولسنا ندري من أين جاء أصحاب المعاجم والمؤلفون المحدثون في التصويب اللغوي بالتخريج الذي ذهبوا إليه إذ لم نجد أي حجة تدعمه؛ فإن كلمة المناخ – بفتح الميم – الدالة على حالة الجو لا صلة لها البتة بمبرك الإبل لأنها مصطلح فلاحي أندلسي قد ظهر في القرن السادس الهجري (الثاني عشر ميلادي) في معنى التقويم القمري أو الشمسي الذي يحتوي على جداول للأوقات الصالحة للغراسة أثناء السنة، وقد ذكر لأول مرة بهذا المفهوم في القرن السابع الهجري في بعض المعاجم الأندلسية[8]. ثم تطور استعماله فأصبح يدل على حالة الجو وما اتصل بها من ظواهر الطقس[9]، وليس بين المفهوم الفلاحي الذي كان للمناخ ومبرك الإبل صلة من الصلات[10].

إذن فإن الميل إلى تفضيل استعمالات مثل "التقى فلان" و"المناخ" بضم الميم دال على الرغبة الصادقة في استعمال العربية السليمة. ولكن هذا السعي إلى

استعمال العربية السليمة لم يمنع ظهور ما يسمى "لغة الصحافة"، وهي – بإجماع ما ينشر في الصحف المكتوبة وما يبث في البرامج الإذاعية والتلفزيونية فيها – أوسع مما سماه إبراهيم اليازجي "لغة الجرائد". وفي هذه "اللغة" – لغة الصحافة – مظاهر تخالف المنوال الفصيح القديم. وقد مكنتنا متابعتنا خلال السنوات الخمس عشر المنقضية لبرامج التلفزيون التونسي الإخبارية، وخاصة لنشرات الأخبار، ومقارنتها بما تبثه الفضائيات التلفزيونية العربية، من تبين جملة من تلك المظاهر. ونخص بالذكر ثلاثة أنواع:

نحوية تركيبية، وصرفية، ودلالية معجمية.

(1) المظاهر النحوية: ونذكر منها اثنين، أولهما هو **التجوز في تعدية الفعل :** تعامل الأفعال في التعدية إلى المفعول معاملة لا يضبطها ضابط أحيانا فإن من الأفعال المتعدية إلى المفعول بحرف الجر في الاستعمال الفصيح ما يُعدّى في لغة الصحافة بنفسه، وأكثر هذا النوع من الأفعال استعمالا فعل "صرّح" وهذا الفعل يستعمل لازما – في مثل قولنا "صرّح الحق" أي انكشف وظهر - ويستعمل متعديا بنفسه في مثل "صرّح فلان صوته" إذا وضّحه وأسمعه غيره بيّنا واضحا، على أن هذا الفعل قد يستعمل في التعبير عن إبداء الرأي والإدلاء به وهو في هذه الحالة يعدّى بحرف الجر "بـ" فيقال "صرّح فلان برأيه" أي عبر عنه و"صرّح بما في نفسه" أي أبانه، ومنه استعمال المحدثين في الحديث عن تصريح أحد المسؤولين السياسيين مثلا برأي ما أو بموقف ما من المواقف أو بحديث من الأحاديث، ولكن صحفيينا كثيرا ما يقيسون الاستعمال العربي على استعمال فرنسي قريب منه يرد في مناسبات الإدلاء بالرأي أيضا، هو "Déclarer que" فيقولون هم أيضا "صرّح فلان أن..." في مثل "صرّح أنه سعد بلقاء الرئيس"، بل قد سمعنا من يقول "صرّح الوزير موقفه"، ومثل هذا الاستعمال لا يجوز في المقام المقصود لأن "تصريح الرأي" مثل "تصريح الموقف" هو تخليصه مما قد يشوبه من الغموض أو ما شابه ذلك.

ثم إن من الأفعال ما يستعمل في "لغة الصحافة" متعديا إلى مفعولين بنفسه، رغم أنه يتعدى في أصل استعماله بنفسه إلى مفعول واحد، فإذا تعدى إلى مفعول ثان تعدى بحرف الجر.

ونذكر من هذا النوع من الأفعال فعل "أسند"، فإن هذا الفعل ومصدره "إسناد" كثيرا ما يردان مسندين إلى مفعولين قد عديا إليهما تعدية مباشرة ومن أمثلة ذالك قولهم: "أسندت منظمة كذا الرئيس جائزة"، وقولهم: "إسناد منظمة كذا الرئيس جائزتها". وهذا مخالف لما عرف من استعمال فعل "أسند" فإنه يرد متعديا بنفسه إلى المفعول ومتعديا إليه بحرف الجر؛ ومن ذلك قولهم "أسند فلان إلى فلان" أي ركن إليه واعتمد عليه، و"أسند فلان في الجبل" أي رَقيَه، وأما تعديته بنفسه إلى المفعول فمثالها قولهم "أسند الشيء" أي جعل له سنادا أو عمادا، فالإسناد إذن هو إعانة الغير على أن يعتمد على شيء يكون له سندا، كما أن الفعل يرد متعديا إلى مفعولين، تكون تعدية إلى أولهما بنفسه وتعدية إلى الثاني بحرف الجر، وقد اشتهر هذا الاستعمال في القديم في النصوص المتصلة برواية الحديث النبوي الشريف، لان العالم كان "يسند الحديث إلى راويه"، أي يرفعه إليه ويجعله مصدرا له، كما عرف في الاستعمال العام في مثل قولهم "أسند فلان أمره إلى فلان" أي أوكله إليه؛ وقد اشتهر في العصر الحديث فأصبح من الشائع قولهم "أسند المجتمعون رئاسة الجلسة إلى أكبرهم سنا"، أي كلفوه رئاسة الجلسة، ومثل هذا أيضا قولهم "أسند البنك قرضا إلى فلان" أي أقرضه مالا، ومن هذا الباب استعمل إسناد الجائزة، فإن منظمة كذا إذن "تسند جائزة إلى الرئيس" ولا تسند المنظمة الرئيس جائزة " لأن فعلها ذلك يقتضي أن تختطفه ليكون هو نفسه الجائزة التي تعطى !

ويشبه فعل "أسند" في الاستعمال الصحفي فعل آخر هو "أعلن". فهو في الاستعمال الفصيح يرد متعديا إلى مفعول واحد إما بنفسه – مثل "أعلن فلان الخبر" أي أشاعه وأظهره – وإما بحرف جر هو "الباء" في مثل "أعلن فلان بالأمر"

أي جهر به، وفي كلتا حالتي التعدية فإن الإعلان يقع على ما يشاع ويجهر به وهو الخبر أو السّر وما شابههما، ولا يكون الإعلان بشيء محسوس، وقد ورد الفعل مرتبطا بالمفعول الدال على مجرد في أكثر من آية قرآنية[11]. ولكن المحدثين – وخاصة في الكتابات الصحفية – قد ذهبوا في استعمال "أعلن" مذهبين آخرين يعنينا منهما ثانيهما: الأول – وهو أقدمهما – استعماله متعديا بحرف الجر "عن"، ومثاله "أعلنت وزارة التربية عن نتائج الامتحان"[12]؛ وأما ثاني المذهبين فحديث الظهور، وهو استعمال الفعل متعديا بنفسه إلى مفعولين لا صلة لهما بالمعاني المجردة، ومثاله قولهم " أعلنت الأمم المتحدة مدينة سريبر نيتشة منطقة آمنة"، ويمكن تعويض المدينة بجبل أو بحر أو غابة أو ما شابه هذه الموجودات من الحسيات، وهذا الاستعمال غريب حقا، لأنه قد خرج بفعل "أعلن" عن نسق تركيبه الأصلي وعن دلالته التي اشتهر بها، فإن نسق التركيب يقتضي مفعولا واحدا، والدلالة المشهورة لا تجيز أن تعلن المدينة أو القرية وما شابههما من الموجودات الحسية لأنها ليست مما يصلح للإعلان، والإغراب الذي نجده في التركيب ناتج في الحقيقة عن الترجمة الحرفية، فإن المثال الذي ذكرنا – أي "أعلنت الأمم المتحدة مدينة سريبر نيتشة منطقة آمنة" – قد انتقل إلى نصوصها الصحفية وإلى نشرات الأخبار الإذاعية والتلفزيونية – وخاصة في السنوات التسعين من القرن العشرين، أثناء استعار الحرب بين المسلمين البوسنيين واليوغسلافيين الصرب – من النصوص الصحفية الفرنسية، وهو ترجمة لفعل " Déclarer " إذا استعمل متعديا إلى مفعولين في مثل قولهم

« Je le déclare mon héritier" أي السابق: " Déclarer la ville une zone de sécurité " أجعله وريثي"؛ وقد تجوز الفرنسيون في استعمال الفعل في لغتهم فقالوا قياسا على التركيب السابق : " Déclarer la ville une zone de sécurité "أي" جعل المدينة منطقة آمنة ". وقد ترجم صحفيونا التركيب الفرنسي ترجمة حرفية فنقلوا فعل " Déclarer " بـ " أعلن "

وعدوا الفعل العربي بنفسه إلى مفعولين كما رأينا، وفي التركيب المعرب تجوز غير مقبول.

والمظهر النحوي الثاني هو **الفصل بين المتضايفين بالعطف**: فإن القاعدة في العربية أن يتتابع المتضايفان متلازمين، ولذلك سمي المضاف مضافا إليه أي إلى المضاف إليه الواحد، ومثاله قولهم: "أبلغه تحية وتقدير وإكبار أخيه الرئيس"، والصواب أن يسند المضاف الثاني والمضاف الثالث إلى الضمير وأن يقال " أبلغه تحية أخيه الرئيس وتقديره وإكباره ".

وللاستعمال الذي ذكرنا في الحقيقة أصول قديمة؛ فقد وجدناه كثير الظهور في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) في النصوص المترجمة من اليونانية، ونورد منه أمثلة مما ورد في كتابين منها، هما[1] "كتاب الحيوان" لأرسطو الذي نقله يوحنا بن البطريق إلى العربية في أوائل القرن الثالث، في تسع عشرة مقالة. ومن أمثلة الاستعمال التي وردت فيه[1] " يعرف حال جميع الحيوان إذا قيس إلى الإنسان لحسن وتمام وكمال خلقه "[13]، (ب) " فأما انثناء يدي ورجلي الإنسان فربما كان ذلك في بعض الحيوان مختلفا"[14]، (ج) " فأما أجناس الحيات فأجوافها وأمعاؤها شبيهة بأجواف وأمعاء الحيوان الذي له أربع أرجل ويبيض بيضا"[15]، (د) " وخلقه وطبيعة العروق – بقدر مبلغ علمنا – على مثل هذه الحال "[16]، (ه)" وعلامة كثرة اللبن زوال وميل الضرع إلى الأسفل قبل الولادة"[17]؛ (2) كتاب المقالات الخمس " لديوسقريديس العين زربي، وهو في الأروية المفردة، وقد نقله إلى العربية اصطفن بن بسيل وأصلحه حنين بن إسحاق في منتصف القرن الثالث، ومن أمثلة الاستعمال فيه – وهي أقل ظهورا مما نجده ترجمة ابن البطريق لأرسطو – (أ) " ومنه صنف آخر له ورق وقضبان شبيهان بورق وقضبان النبات المسمى كمافيطوس"[18]، (ب) "وله ورق وقضبان وثمر شبيه بورق وقضبان(وثمر) النبات الذي يقال له سخينس"[19]،(ج) " وقوة ورق

هذا الكرم وخيوطه وقضبانه شبيهة بقوة ورق وخيوط وقضبان الكرم الذي يُعتصر "[20].

ولم نجد هذا الاستعمال في النصوص الفصيحة، إلا ما أشار إليه سيبويه في الكتاب[21] من وروده في شعر الأعشى في قوله:

ولا نقاتل بالعصي ولا نرامي بالحجاره
إلا علالة أو بـــدا هة قارح نهد الجزاره

ووروده في شعر الفرزدق في قوله :

يامن رأى عارضا أسر به بين ذراعي وجبهة الأسد

لكن سيبويه قد عده مما يجوز للشاعر في الضرورة؛ فقد قال "فهذا قبيح، ويجوز في الشعر على هذا: مررت بخير وأفضل من ثم"[22]، وقد خطأ هذا الاستعمال الفراء أيضا. فقد قال:

"وسمعت أبا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله. وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان، مثل الدار والغلام. فلا تُجيزنّ : اشتريت دار أو غلام زيد"[23]. ولو كان هذا الاستعمال فصيحا معروفا كثير الشواهد في النصوص العربية التي يحتج بها لما أنكره سيبويه والفرّاء. على أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أقرّ فصاحته وأجازه: "يجري في الاستعمال الحديث قولهم: مكان وموعد الحفل، ومديرو محرّرو المجمع، وغير ذلك مما يجيء فيه الفصل بين المتضايفين بالعطف، وقدم من ذلك شواهد كثيرة في فصيح الكلام العربي، وترى اللجنة ألا حرج من هذا الاستعمال"[24].

ونرى أن كثرة ورود هذا الاستعمال في الكتب العلمية المترجمة من اليونانية في القرن الثالث الهجري دال على أنه كان منتشرا بين المولدين من العجم خاصة، وقد كان جل نقلة العلوم منهم، وكانوا من ذوي الثنائية اللغوية والثنائية الثقافية، وكانت لغتهم – حسب عبارة أبي عثمان الجاحظ – "لغة أهل

جنديسابور"[25]، أي لغة العجم المستعربين الذين يتكلمون خليطا من العربية "المعجمة" أو الأعجمية المعربة[26]، وهذا يعني أن لهذا الاستعمال في كتبهم أصولا أعجمية.

والفصل بين المتضايفين بالعطف مما يستعمل في اللغات الهندية الأوروبية، ومنها اليونانية والفارسية اللتان كان "الجنديسابوريون" يستعملونهما، ومن هاتين اللغتين قد طرا على المترجمين. فهو إذن من آثار ما نسميه "الترجمة الحرفية"، وهي النسخ (Calque) أو النقل الحرفي لقوالب وأساليب في التعبير أجنبية بتأثير الثنائية اللغوية خاصة، وأثر هذا النسخ محقق في الأمثلة المأخوذة من ترجمة اصطفن بن بسيل وحنين بن إسحاق للمقالات الخمس، فقد قارناها بأصولها في نص الكتاب اليوناني فوجدنا المضافات في ثلاثتها متتابعة تتابعا يشبه ما ورد في الترجمة العربية[27]؛ ولا نستغرب أن من الأسباب التي جعلت سيبويه يعنى بهذا الاستعمال رغم أنه ليس من فصيح الكلام انتشاره في عصره بين المولدين.

وما قيل عن سبب انتشاره بين القدماء – وهو الترجمة الحرفية الناتجة عن الثنائية اللغوية – يقال عن انتشاره بين المحدثين وخاصة في "لغة الصحافة"؛ ولا شك أن انتشاره هو الذي جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يعنى به ويبحث له عن مبررات تسوغ قبوله.

(2) المظاهر الصرفية: نريد أن نذكر منها ثلاثة، أولها في الاستعمال "أفعل" عوض "فَعَلَ" والثاني في التجوز في بنية المفردة، والثالث في جمع التكسير **واستعمال أَفعَلَ المزيد بالهمزة بدل فَعَلَ** المجرد مظهر شائع في العربية الحديثة عامة؛ ومن أكثر الاستعمالات دورانا على ألسنة الصحفيين في الإذاعات والتلفزيونات العربية ثلاثة أفعال أولها هو "أعاق" ومعه اسم مفعوله "معاق" ومصدره "إعاقة"، والثاني هو "أبهر" ومعه اسم فاعله "مبهر"، والثالث هو "ألفت" ومعه اسم فاعله "ملفت". والنماذج التي ذكرنا – أصولا ومشتقات – مستعملة

كلها عوضا عن صيغ أصلية مجردة ذات دلالات معلومة مشهورة لا تحوج إلى توليد صيغ جديدة مزيدة لتقوم مقامها وتستعمل مكانها.

فإن المشهور في الاستعمال الفصيح هو "عاق" واسم مفعوله "معوق" ولا شك أن المصدر "عوق" أقل شهرة منهما، ولكنه لو استعمل لساغ كما ساغت المصادر الشبيهة به في البنية مثل "قول" و"صوم" و"عوم"؛ والمشهور عوض "أبهر" و"مبهر" المجرد "بهر" و"باهر"؛ كما أن المشهور عوض "ألفت" واسم فاعله "ملفت"، والمجرد "لفت" و"لافت" والمظهر الذي ذكرنا منتقد في كتب التصويب اللغوي القديمة[28] والحديثة[29]، وخاصة اسم المفعول المشتق من فعل مزيد غير مستعمل مثل "المصان" – من "أصان" – عوض "المصون" من "صان"، و"المعاب" – من "أعاب" – عوض "المعيب" من "عاب"، و"المباع" – من "أباع" – عوض "المبيع" من "باع"، على أننا قد وجدنا أيضا من يجيزها ويتساهل في استعمال الصيغ المخطأة منها، فقد أجازها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في قرار أصدره في دورته السادسة والأربعين (1980) قال فيه: "يجري في استعمال الكتّاب قولهم: "عمل مُرْبك"، وقولهم: "إشهار المزاد أوالبيع"، وقولهم: "هذا التصرف يضيره"، بضم الياء، "قد أضير في هذا الحادث". وللناقد أن يتوقف في إجازة هذه الاستعمالات لأن المسموع في أفعالها أنها ثلاثية متعدية بنفسها إلى المفعول. واللجنة لا ترى مانعا في إجازتها على أساس أن "أفعله" – بمعنى "فعله" – ورد منه في اللغة عشرات من الكلمات، أن صيغة المزيد إنما عدل إليها لما فيها من الإسراع إلى إفادة التعدية ومن قياسية مصادرها، ويسر الضبط لماضيها ومضارعها"[30].

وقد علّل هذا القرار بمذكرة قدمها عضو المجمع محمد شوقي أمين[31] جمع في مقدمتها "شتات" الاستعمالات التي خطأها القدماء والمحدثون – وعددها عنده أحد عشر هي "مصاغٌ" و"مقاد" و"مهاب" و"مصان" و"ملفت" و"مربك" و"مشين" و"مريع" و"أناط" و"يضير" و"مبهر" – وعدّ استعمالها "من ظواهر التوسع

في الاستخدام اللغوي في العصر الحديث"[32]، بل اعتبر رفضها واستعمال المجرد مكانها "حجرا على التوسع اللغوي"[33].

ويمكن أن يحتج لصحة هذا الاستعمال في الحقيقة بما سمع عن العرب من استعمال "فعل" و"أفعل" بمعنى واحد، فقد تحدث اللغويون القدامى عن مجيء الفعلين – المجرد والمزيد – بمعنى واحد في كلام العرب، وخص الفعلان بباب مستقل في أكثر من كتاب من كتبهم اللغوية، ولعل أقدم تلك الكتب كتاب "الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (تـ 223 هـ / 839 م) وقد أورد أبو عبيد نماذج من استعمال الفعلين متفقين في الدلالة (34)، منها "نزفت البئر ونزفتها"[35] أي أخرجت ماءها؛ و"كننت الشيء في الكن وأكننته"[36] أي سترته؛ و"مددت الدواة وأمددتها"[37]: جعلت فيها المداد؛ و"صليت الشيء في النار وأصليته"[38]: ألقيته فيها؛ و"جهرت الكلام وأجهرته"[39]: أعلنته؛ و"صففت الباب وأصففته"[40]: رددته.

وهذا باب من التوسع في اللغة. لكنه فيما نرى ليس بذي فائدة كبيرة في الاستعمال اللغوي لان الصيغة المزيدة لا تسد فراغا بل هي تزاحم الصيغة الثلاثية الأصلية، فهي مظهر من الترادف المحض، وهو ترادف ليس بذي قيمة في المعجم لأنه لا يخرج عن الحشو والإطناب، وهو لذلك مخالف لمبدأ الاقتصاد في اللغة؛ ويقلل إذن من استعمال "فعل" و"أفعل" ومشتقاتهما مما لا حشو فيه ولا إطناب، أي لا يكونان مترادفين، فلا يدل على معنى واحد[41].

والمظهر الثاني هو **التجوز في بنية المفردة:** فإنّ للمفردة العربية نظاما صيغيا تنتمي إليه يحدد بنيتها في مقولات الفعل والاسم والصفة، فالأفعال والأسماء والصفات في العربية وحدات معجمية بسيطة هي إما جذوع رئيسية إذا كانت مفردات مولدة من الجذور مباشرة (مثل "كتب" من مفردات قائمة في الاستعمال (مثل "كَاتَبَ" من "كَتَبَ"، و" تَكَاتَبَ " من "كَاتَبَ")[42]؛ وهي –

سواء كانت جذوعا رئيسية أو كانت جذوعا فروعا – لا بد لها من الانتماء إلى نمط صيغي يجمعها في جدول واحد مع عدد كبير آخر من الوحدات المعجمية وتتمايز به في بنيتها عن الوحدات المعجمية التي تنتمي إلى أنماط صيغية أخرى[43].

ولذالك فإن مفردات العربية – أفعالا وأسماء وصفات – إذا خلت من الزوائد الاشتقاقية فعدت جذوعا رئيسية، كانت إما ثلاثية[44] وإما رباعية وإما خماسية، وقد اختلف الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه في البنية القصوى في الأفعال والأسماء ومعها الصفات، فالخليل يرى أن العدد الأقصى للحروف الأصول المكونة لبنية الفعل والاسم خمسة: "وليس للعرب بناء في الأسماء وفي الأفعال أكثر من خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة "[45]، ومثال الخماسي من الأفعال عنده "اسحنكك " و"اقشعرّ "[46]، و"الألف التي في اسحنكك واقشعرّ واسْحَنْفَرَ واسْبَكَرَ ليست من أصل البناء"[47]؛ وأما سيبويه فيرى أن "ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيدا فيه وغير مزيد فيه وذلك لأنه كأنه هو الأول، فمن ثم تمكن في الكلام؛ ثم ما كان على أربعة أحرف بعده؛ ثم بنات الخمسة، وهي أقل؛ لا تكون في الفعل البتة "[48]. وقد أخذ اللغويون اللاحقون برأي سيبويه فكان المذهب الغالب أن لا يكون من خمسة حروف أصول البتة[49]، لكن هذا الحكم غالب وليس مطلقا كما سنرى.

وقد أوردنا هذا التقديم المطول لنؤكد غرابة الاستعمال الذي نريد ذكره، وهو كلمة قد ظهرت في نهاية السنوات الثمانين من القرن العشرين وذاع أمرها في تونس، ثم انتشرت خارجها انتشارا واسعا، هي كلمة " دَمَقْرَطَة " وهي من اختراع أحد الصحفيين بحثا عن ترجمة "للكلمة الفرنسية "Démocratisation " الدالة على نشر الديمقراطية في بلد ما، أو بين أفراد شعب من الشعوب. و" الدمقرطة " بهذا التصور مصدر، وفعله " دَمَقْرَطَ "، وهو

بدوره " ترجمة " للفعل الفرنسي "Démocratiser"، ومعناه نشر الديمقراطية وطبقها. والفعل ومصدره كما يلاحظ ليسا مترجمين بل هما مقترضان قد أدخلا العربية من الفرنسية بتوهم إخضاعهما لمقاييس اللغة العربية الصرفية وليس ذلك صحيحا لأن " دَمَقْرَطَ " فعل من خمسة حروف أصول. وقد عامل العرب في القديم الأفعال المشتقة من أسماء خماسية معاملة الرباعي فحذفوا أحد حروفها، ولذالك قالوا "طيب مقرنف "و" طيب مقرنف " أي فيه قرنفل[50] و"القرنفل" ذات خمسة حروف أصول لأنها مقترضة من اليونانية "Karuophulon". والصفتان المستعملتان منها في وصف الطيب متضمنتان لفعلين هما "قرنفل" و"قَرْنَفَ ". وهذا الوجه قد أشار إليه اللغويون القدامى كما أشاروا إلى وجه آخر يؤيد رأي الخليل في وجود الفعل الخماسي؛ فقد ذكر ابن سعيد المؤدب خمسة أوجه من الأفعال الخماسية آخرها مشتق من اسم ذي خمسة حروف أصول، وقد قيد استعمال هذا الوجه بشرطين : "فإذا أردت صرف هذا الجنس لم يمكنك إلا بزيادة حرف في أوله أو نقصان حرف منه، نحو الصرف من فَرَزْدَق: افْرَزْدَق يَفْرزْدق، أو فَرْزَد يُفَرْزد"[51]، وصرف هذا الوجه الخامس هو الذي ينطبق على " دَمَقْرَطَ " و" دَمَقْرَطَة " إذ ينبغي فيهما إما زيادة ألف إلى الفعل فيصير " ادْمَقْرَطَ " ومضارعه "يَدْمَقْرطُ " ومصدره "ادْمقْرَاط"، وإما حذف أحد الحروف ليصير الفعل رباعيا مقيسا فيقال "دَقْرَطَ " ومصدره " دَقْرَطَة " – وقد ذكر الفعل ومصدره في بعض المعاجم الحديثة الثنائية اللغة[52] – أو " مَقْرَط " ومصدره " مَقْرَطَة "؛ على أن الحذف فيما نرى أولى لأن الفعل الفرنسي متعد إلى المفعول بينما الفعل العربي " ادْمَقْرَطَ " لازم، ثم لأن الفعل الفرنسي قد يستعمل لازما إذ يقال أيضا " Se Démocratiser " في الحديث عن شعب أو بلد حديث عهد بالديمقراطية، والفعل الرباعي أوفق لاشتقاق فعل يدل على المعنى الجديد فيقال "تَدَقْرَطَ" – ومصدره "تَدَقْرُط" – من "دَقْرَطَ" و"تَمَقْرَط" ومصدره "تَمَقْرُط" من "مَقْرَط" والإرجاع إلى الرباعي مهم كما رأينا لأنّه يسهل الاشتقاق؛ ومن أمثلة

ما وضع المحدثون من هذا النمط تعريبهم مصطلح "Oxygénation " الفرنسي بـ "أكسجة" – والفعل منه " تعريبا لـ "Oxygéner"–[53] ومصطلح "Hydrogénation" بـ "هدرجة" و"درجنة" والفعل منهما "هدرج" و"درجن"، تعريبا لـ " hydrogéner "[54].

والمظهر الصرفي الثالث هو **منع ما كان من جمع التكسير على وزن "أفعال " من التنوين.**

فإن مما يكثر سماعه في الإذاعات والتلفزيونات العربية جملا من نوع "أصابت الطائرات المغيرة أهدافا مدنية"، و"دوت صفارات الإنذار في أنحاء كثيرة من المدينة"، و"سيمر كاتب الدولة الأمريكي للخارجية بأقطار كثيرة"، و"تباع المواد الأولية بأسعار منخفضة". وقد عوملت جموع التكسير "أهداف" و"أنحاء" و"أقطار" و"أسعار" معاملة الممنوع من التنوين في حالتي النصب والجر، وليس من موجب لمنع هذه الجموع ومثيلاتها في الصيغة والتنوين لأنها تستعمل منصرفة. ولا شك أن منعها من التنوين قد قيس على "أشياء"، جمع "شيء". فقد وردت "أشياء" ممنوعة من التنوين في القرآن الكريم في الآية 101 من سورة المائدة : "يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم"، وقد أثارت حيرة اللغويين والنحاة منذ وقت مبكر فحاولوا إيجاد العلل لتفسير هذا المنع من التنوين، وقد كثرت آراؤهم واختلفت لكن أشهرها ثلاثة:

(أ) رأي الخليل بن أحمد وسيبويه ومن تابعهما من البصريين، وهو أن "أشياء" اسم للجمع كان أصله "شيئاء" على وزن "فعلاء"، قد استثقلت الهمزتان فيها فنقلت الأولى إلى أول الكلمة فأصبحت "أشياء" على وزن "لفعاء" فقد ترك إذن صرف "أشياء" لأن أصله على وزن "فعلاء"، قد جمع على غير واحده[55].

(ب) رأي أبي الحسن الأخفش والفراء ومن تابعهما من الكوفيين، وهو أن أصل "أشياء" هو "أشييء" على وزن " أفعلاء" لأن مفردها "شيء" مثل "هين"

وجمعه "أهيناء" و"لين" وجمعه "أليناء"، وأصل "أشييياء" هو "أشيئاء" – بهمزتين – فأصبحت في الكلمة همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الأولى لكثرتها[56].

(ج) رأي الكسائي، وهو أن "أشياء" جمع لـ "شيء" على وزن "فعل" وجمعها "أفعال"، مثلها مثل "فرخ " وجمعها "أفراخ"، وقد ترك صرف "أشياء" لكثرة استعمالهم لها لأنها شبهت بما كان على وزن "فعلاء"[57]. ونجد في كتاب العين للخليل رأيا قريبا جدا من هذا مخالفا لما ذكر في (أ)، وهو قوله : "الشيء واحد الأشياء، والعرب لا تصرف[58] أشياء وينبغي أن يكـــون مصروفا، لأنه على فِعْء وأفياء. واختلف فيه أهل[59] النحو. إنما كان أصل بناء شيء شيءٌ بوزن فيعل، لكنهم اجتمعوا قاطبة على التخفيف كما اجتمعوا على تخفيف ميت (...)، فلما كان الشيء مخففا وهو اسم الآدميين وغيرهم من الخلق، جمع على فعلاء، فخفف جماعته كما خفف واحده[60]، ولم يقولوا: أشيئاء ولكن أشياء والمدة الآخرة زيادة كما زيدت في أفعلاء، فذهب الصرف لدخول المدة في آخرها"[61]. ويبدو أن هذا الرأي هو الذي عناه أبو منصور الأزهري يقوله: " وأما الليث فإنّه حكى عن الخليل غير ما حكى عنه الثقات وخلط فيما حكى وطول تطويلا دل على حيرته، قال: "فلذلك تركته، فلم أحكه بعينه"[62]؛ وهذا يدل على على أن ما نسب إلى الخليل في (أ) وورد مضافا إلى نص كتاب العين المحقق ليس من عبارة مؤلف كتاب العين بل هو من وضع الأزهري.

وما يعنينا من هدا كله أمران : أولهما هو أن الخليل والكسائي كانا فيما يبدو متفقين على أن "شيء" على وزن " َفعْل" وأن جمعها "أشياء" على وزن "أفعال"، أن الأصل فيها أن تكون مصروفة، لكن الأمر قد انتهى بها إلى منعها من الصرف في الاستعمال؛ وثانيهما هو أن منع "أشياء" من الصرف يعد استثناء في استعمال ما كان من جموع التكسير على وزن "أفعال" لأن ما كان من هذا الجمع مصروف كله؛ ولا يوجد إذن ما يسوغ منعه من الصرف في استعمالات المحدثين.

(3) المظاهر المعجمية الدلالية: وأهم ما يظهر في لغة الصحافة المسموعة والمرئية توليد المعاني الجديدة في استعمال العربية. والتوليد الدلالي في اللغة عامة يكون بإحدى قاعدتين، هما المجاز والترجمة الحرفية. واعتماد المجاز في توليد المعاني الجديدة طبيعي في اللغات جميعا ومنها العربية، لأنه من أهم الوسائل التي يتحقق بها في اللغة مبدأ "الاقتصاد" بان يعبر فيها بالعدد القليل من الأدلة عن العدد الكبير من الدلالات، وقد عرفت منه منذ القديم ضروب قد اعترف مؤلفو المعجم بما ظهر منها في استعمالات الفصحاء وأهملت ما ظهر منها في استعمالات المولدين، وانتقد المؤلفون في التصويب اللغوي هذا المولد الدلالي وعدوه مما "وضع في غير موضعه". أما الترجمة الحرفية فهي الوسيلة التي تعتمد في "الاقتراض الدلالي"، وهو – بخلاف الاقتراض المعجمي الحقيقي الذي يكون بانتقال الأدلة المعجمية من لغة مصدر إلى لغة مورد – يتم بأن ينتقل المدلول دون الدال من اللغة المقرضة إلى اللغة المقترضة. وقد دخل العربية الكثير من المقترضات الدلالية أثناء حركة الإنشاء العلمي العربي في القرنين الثالث والرابع الهجريين (التاسع والعاشر الميلاديين) ثم أثناء حركة الابتكار من القرن الخامس إلى القرن السابع للهجرة (من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر للميلاد)، وقد كان اللجوء إلى الاقتراض الدلالي كبيرا في نقل أسماء المواليد، وخاصة في نقل أسماء النبات الأعجمية التي لا مقابل لها في العربية أو ذات المقابل الذي يجهله المترجمون. ومن أمثلة هذه الترجمات الحرفية في النص العربي من المقالات الخمس لديوسقريديس "عليْقُ الكلب" الذي ترجم به المصطلح اليوناني " Kunosbatos "[63]، و" كراث الكرم " الذي ترجم به مصطلح " Ampeloprason "[64]، و"شوكة عربية" الذي ترجم به مصطلح " Akanta leukê "[65] و"خربق أبيض" الذي وضع مقابلا لمصطلح " Elléboros leukos "[66]، و" كرمة بيضاء " الذي وضع مقابلا لمصطلح " Ampelos leukê "[67].

وقد وجد المحدثون في الاقتراض الدلالي ضالتهم أيضا، لكنه كان عندهم على ضربين:

(أ) ضرب قد وظفت فيه الترجمة الحرفية لتوليد مصطلحات عربية جديدة تجنبا للاقتراض المعجمي الحقيقي، وقد نحوا هذا المنحى في توليد المصطلحات العلمية والمصطلحات الفنية وفي توليد ألفاظ اللغة العامة، فكان الاقتراض الدلالي محاولة حقيقية لرفع العجمة عن مصطلحات أعجمية دالة على أشياء لم تعرفها العربية في القديم فلم تسمها، وعن مصطلحات وألفاظ لغوية عامة لا تدل على أشياء حسية مثل المواليد بل تدل على مفاهيم ومعان مجردة وفي العربية الحديثة الكثير من هذه المولدات، ندكر منها – مما وضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة – "تصنيع"[68] الذي يترجم الكلمة الفرنسية "Industrialisation"، و"تأميم"[69]، من الأمة، الذي يترجم "Nationalisation"؛ ومما شاع خارج مجمع اللغة العربية واستقر "الحرب الباردة " الذي يترجم "La guerre froide"؛ و" القمر الاصطناعي " الذي يترجم "La lune artificielle"، بل إن من الترجمات ما يكون نسخا عاديا جدا مثل "الرأي العام" لترجمة "Opinion publique "[70] – وقد أصبح اسم صحيفة عربية مشهورة تصدر بالكويت – و" الأغلبية الساحقة " - في الحديث عن الانتخابات خاصة – لترجمة " Majorité écrasante "[71]، و"المائدة المستديرة " – في الحديث عن نوع من الاجتماعات تكون فيه الطاولة التي يجتمع حولها ذات شكل دائري – لترجمة "Table ronde"[72]. وهذه المولدات لا تحمل في وضعها العربي آثار العجمة، وهو ما يجعلها ترجمات عادية رغم أنها ترجمات حرفية قد نسخت الدلالات الأعجمية نسخا.

والضرب الثاني من الاقتراض الدلالي عند المحدثين – وهو الذي يعنينا في هذا المقام – هو الاقتراض الذي تحافظ فيه الدلالة المقترضة على قليل أو

كثير من عناصر عجمتها، فهي ذات خصوصية في اللغة المصدر لا توافق ما يوضع لها من ترجمة في اللغة المورد أي العربية، لأنها ترجع إلى واقع لغوي مخالف أو مناقض للواقع الذي تعبر عنه العربية، ونجد من هدا الضرب نماذج في اللغة الصحفية العربية الحديثة، نذكر منها نموذجا قد شاع في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في تونس في الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية هو "مناطق الظل"، وهي وحدة معجمية مركبة أيضا هي "Les zones d'ombre" الدالة على الجهات الفقيرة المنسية التي لم تنل من الرقي الاجتماعي والحضاري حضها؛ ويجوز أن تطلق هذه التسمية على المناطق الفقيرة المنسية في البيئة الفرنسية لما يقترن به " Ombre " فيها وفي ذهن الفرنسي من ظلمة وبرد ونسيان نتيجة غياب الشمس في وسط طبيعي يغلب عليه انخفاض درجة الحرارة فالكلمة الفرنسية إذن ذات دلالة سلبية؛ أما "الظل" في العربية فكلمة ذات دلالة إيجابية في البيئة العربية وفي ذهن العربي نتيجة ما يتصل بالظل من الاحتماء من القيظ وشدة الحر في وسط طبيعي صحراوي تغلب عليه الحرارة الشديدة، وإذن فلكلمتي "ظل" العربية و"Ombre" الفرنسية دلالتان مجازيتان مختلفتان اختلافا شديدا، وذلك ما يجعل من "مناطق الظل" في مقابلة " Les zones d'ombre " ترجمة حرفية حاملة لبعض العجمة الدلالية التي تخص الوحدة المعجمية الفرنسية.

3 – في آثار " لغة الصحافة " في الاستعمال اللغوي :

يصعب في الحقيقة تحديد درجة تأثير "لغة الصحافة" الإذاعية والتلفزيونية في متكلمي العربية، لأن ذلك يتطلب الاستقراء والإحصاء والاستنتاج، باتخاذ عينة مهمة من المتكلين منطلقا؛ ثم إن هذه "اللغة" ليست العامل الوحيد المؤثر في مستعملي العربية لغة طبيعية ولغة مكتسبة بالتعلم. فإن من العوامل الأخرى المهمة ذات التأثير الحاسم في ملكة المتكلم اللغوية المدرسة. لكن تأثير المدرسة فيما نرى محدود لأنه يحدث في مرحلتي التعليم الأساسي والإعدادي خاصة. وأما تأثير الإذاعة والتلفزيون فممتد متواصل منذ

الصغر، وقد تزاحم المظاهر الجديدة في هذه "اللغة الصحفية" المنوال الفصيح الذي تلقى المتعلم قواعده في المدرسة فتغير مظاهره ما تغير وتحل مكان بعض أنماطه الفصيحة الصرفية والتركيبية والدلالية أنماطا جديدة، وأول المتأثرين بهذه الأنماط الجديدة، والآخذين بها في الاستعمال، هم الصحفيون أنفسهم لأنهم هم أيضا ذوو ثقافة لغوية قائمة على المنوال الفصيح الذي تلقوا قواعده في المدرسة ثم زاحمت أنماطه القديمة الأنماط الجديدة، على أن هذا التأثير يمتد فيشمل أصنافا أخرى من مستعملي اللغة مثل تلاميذ المرحلة الثانوية وطلبة التعليم العالي والمدرسين والكتاب، ولا شك أن من نتائج هذا التأثير في الأصناف التي ذكرنا ضعف الملكة اللغوية الطبيعية المكتسبة بالتعليم طبقا للمنوال الفصيح القديم؛ وهذا الضعف مؤد إلى انتشار المظاهر الشاذة التي ذكرنا في الاستعمال. وقد تصبح القاعدة لذلك شذوذا ويصبح الشذوذ قاعدة تطبيقا لمقولة "خطأ مشهور خير من صواب مهجور ".

وانقلاب الشاذّ قاعدة مؤدّ – إذا كثرت نماذجه وتعددت أنماطه في الاستعمال – إلى التحول من منوال قديم هو الفصيح المقعد إلى منوال حديث قد يكون غير مخضع للقاعدة التي جرى عليها استعمال العربية، وهذا المنوال الحديث قد بدأ يتخذ حيزه في الواقع اللغوي العربي وبدأت مظاهر منه تستقر في أنواع من "اللغات" منها لغة البرامج الإذاعية والتلفزيونية العربية " و" لغة الجرائد "و" لغة التدريس" أيضا ! إذن فنحن اليوم – في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين الميلادي – نشهد ظهور ملكة لغوية جديدة قد هيئت لها أسباب من أهمها ضعف تدريس اللغة – مادة ومنهجا – في مرحلتي التعليم الأساسي والإعدادي في البلاد العربية، وانتشار "اللغة الثالثة" التي تعد "لغة الصحافة" مكونا أساسيا من مكوناتها.

4- في آثار " اللغة الثالثة " في نظام اللغة:

النظام اللغوي في اللغات الطبيعية يتأسس عادة على مكونين متكاملين: أولهما هو المكون المعجمي وقوامه الوحدات المعجمية وما يتعلق بها من أصوات وأبنية صرفية ودلالات، وثانيهما هو المكون النحوي وقوامه الجمل وما يتصل بها من أنماط التركيب والوظائف الإعرابية وعلامات الإعراب والتصريف وما يتصل به من مقولات. ولقد مر المكون المعجمي بتغييرات كثيرة خلال القرون الخمسة عشر المنقضية من حياة العربية؛ كما عرف المكون النحوي تغييرات مهمة وخاصة في التصريف وأنماط التركيب[73]. أما ما لم يتغير فالإعراب وما يرتبط من وظائف وعلامات، فإن الإعراب باق على ما حدده من القواعد علماء البصرة في القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي).

إذن فإن العربية لم تكن – طيلة عصور استعمالها – لغة جامدة متوقفة عن التطور بل كانت لغة حية متطورة قادرة على التعبير عن حاجات الجماعة اللغوية التي تتكلّمها، على أن تطورها في مكونها المعجمي كان أقوى وأظهر من التطور في مكونها النحوي، وهذا طبيعي جدا لأن المعجم في كل اللغات الطبيعية أكثر عرضة للتطور من النحو، لصلته الوثيقة بواقع الجماعة اللغوية وما يحدث فيه من التطور؛ ثم إن ما داخلها من تطور في معجمها ونحوها لم يخرج عن نظام اللغة فيها، بل كان كل تطور فيها يحدث بحسب ما يسمح به نظامها العام، أما ما خالف النظام فقد أهمل وأسقطه الاستعمال، وفي سياق التطور الخاضع للنظام أو غير الخاضع له يمكن أن ننزل القول في المظاهر اللغوية الجديدة، ولقد اهتم مجمع اللغة العربية بالقاهرة بتلك المظاهر إذ أنشأ في بداية تأسيسه لجنتي "الألفاظ والأساليب" و"الأصول"، وتعنى هذه بمسائل التحديث اللغوي المنظم النظرية، ومظاهره التطبيقية، حسب قواعد أقرها المجمع ذاته؛ وتتبع لجنة "الألفاظ والأساليب" ما يطرأ في الاستعمال اللغوي من جديد، وأهم مصادرها في ذلك ما ينشر في الصحف وما يبث في البرامج الإذاعية

والتلفزيونية، وقد نظر المجمع – ممثلا في لجنته التي ذكرنا وفي مؤتمراته التي تنظر في أعمال اللجنة – خلال ثلاث وخمسين سنة من حياته (1934– 1987) في أكثر من ثلاثمائة استعمال محدث[74]، منها المعجمي ومنها الصرفي ومنها التصريفي والتركيبي النحوي، وقد أقر صحة استعمال جلها وأيدها بتخريجات من المصادر القديمة ليثبت عدم خروجها عن نظام اللغة العام، فصارت – لذلك – من العربي الذي لا يخرج عن نظام اللغة ولا يخالف المنوال الفصيح.

على أن ما أقرّه المجمع من ألفاظ وأساليب حديثة يتطلب إبداء ملاحظة مهمة: هي أن عدد ما أقرّه ضعيف إذا اعتبرنا الفترة التي غطّاها وهي نصف قرن : فإن هذه المدة الزمنية قد شهدت ظهور الآلاف من المستحدثات في الألفاظ والأساليب، وذلك ما تشهد به بعض المعاجم التي ألفها المستشرقون لتدوين المولدات المعجمية والأسلوبية الحديثة[75]؛ ولا شك أن البحث الدقيق المعمق في مظاهر تطور العربية في مرحلة استعمالها الحديثة يقتضي تتبع كل المولدات الجديدة التي ظهرت في اللغة العامة – أي غير لغة العلوم – للنظر في ما يستجيب توليده لنظام اللغة وما لا يستجيب له، لقبول الصنف الأول واعتباره تطورا طبيعيا، داخل نظام اللغة ذاتها، في استعمال العربية؛ وتعد المولدات المعجمية وبعض المولدات التركيبية الداخلة في أساليب التعبير أيسر استجابة لنظام اللغة من المولدات التركيبية الداخلة في الإعراب، فإن المساس بنظام الإعراب مؤد إلى فساد التواصل بين أفراد الجماعة المستعملين للغة الواحدة، وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما أقر من الألفاظ والأساليب المستحدثة دون أن يمس بنظام الإعراب.

ونحن نرى قبول ما استجاب من المولدات لنظام اللغة أجدى لحياة العربية الفصحى في العصر الحديث والعصور اللاحقة أيضا، لأن من أهم نتائجه أن يحول دون تحقق " نبوة " الذين يبشرون بأن تصبح " لغة المثقفين من المصريين – وهي التي تسمع في خطابهم وفي حديثهم – هي اللغة المشتركة الموحدة بين الأمم

العربية"[76]، وهي – في نظر هؤلاء – " لا تختلف كثيرا عن تلك العربية الفصيحة التي ننشدها من حيث الألفاظ والمعاني، ويقتصر الخلاف على بعض التراكيب وأساليب التعبير، كطرق النفي وصيغ الكلمات والتحلل من الإعراب بالحركات والتزام صورة معينة من الإعراب بالحروف وغير ذلك من أمور يمكن بسهولة إرجاع كثير منها إلى لهجات عربية قديمة"[77]. إذن فإن من خصائص هذه "اللغة المشتركة الموحدة" خلوها من الإعراب بالحركات الذي سيعوضه " الإعراب بالحروف " على المنوال المستعمل في "لهجة الخطاب المصرية" ولا شك أن من أهم الردود وأنجعها على مثل الموقف الذي ذكرنا ما يقوم مجمع اللغة العربية بالقاهرة من عمل – على بطئه ورغم بعض مظاهر التساهل فيه – في تصويب الألفاظ والأساليب المستحدثة، بإرجاع ما استجاب منها لقواعد العربية وقوانين استعمالها إلى أصوله الفصيحة، وربطه بنظام العربية الفصحى العام، وفي توفيق ظاهر بين غايتين تبدوان متناقضتين، تنشأ المجامع اللغوية – مثل مجمع دمشق ومجمع القاهرة عادة – من أجل تحقيقهما: هما "تطوير اللغة العربية " و"المحافظة على سلامتها ".

الهوامش:

(1) من أقدم الكتب التي وصلتنا في "لحن العامة" كتاب "ما تلحن فيه العامة" للكسائي، من القرن الثاني الهجري، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982؛ وأما لحن الخاصة فإن أهم ما يمثله في القرون الهجرية الأولى كتب " التصحيف "، وهو الخطأ اللغوي المنسوب إلى الكتاب وإلى العلماء من النحاة واللغويين والمحدثين والقراء، ومما ألف فيه كتابان نشرهما مجمع اللغة العربية بدمشق هما " التنبيه على حدوث التصحيف " لحمزة بن الحسن الأصفهاني (من القرن الرابع)، تحقيق محمد اسعد طلس، دمشق، 1968؛ و" شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف " لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (من القرن الرابع)، تحقيق السيد محمد يوسف، دمشق،1981. أما لحن الخاصة في الاستعمال اللغوي العام فإن أهم ما ألف فيه القدماء كتاب "درة الغواص في أوهام الخواص" لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (من القرنين الخامس والسادس)، تحقيق هاينرتش ثوربك (Heinrich thorbecke)، ليبزيغ، 1871 .

(2) نشر أولا في مجلة " الضياء " في مقالات متتابعة في خمسة عشر عددا: من العدد 8 (1 يناير 1899) إلى العدد 22 (31 يوليو 1899)، وبين أيدينا منه ثلاث نسخ: مصورة تامة لنص مجلة الضياء بصفحاته الأصلية منشورة في مجلة "فصول" المصرية، 7 /3 – 4 (1987)، ص ص 173 – 247؛ ونسخة غير مؤرخة صدرت بالقاهرة (على الأرجح سنة 1905)، صغيرة حجم الورق (136 ص)، ورد في صفحة غلافها الداخلي: "وقف على طبعها احد أفاضل الأدباء" وقد خلت في مقالة الضياء الأولى – "الجرائد في القطر المصري" – التي أرادها اليازجي مقدمة لكتابه، وأضيفت إليه بداية من ص 78 مادة جديدة بها 170 تصويبا، لم يذكر مصدرها؛ والنسخة الثالثة نشرها نظير عبود (بيروت ، 1984)، وهي مخالفة للنسختين السابقتين لان الناشر قد جعل الفصل الأخير من نص "الضياء" مقدمة للكتاب (ص ص 9 – 13) رغم أن المؤلف جعله خاتمة وأثبت زيادات النسخة الثانية وأضاف إليها زيادات جديدة لم يذكر مصدرها هو أيضا، على أنها أبعد ما تكون عن التصويب اللغوي إذ هي في مناقشة بعض "الحقائق" العملية حول الأجرام السماوية ! والكتاب فيما نرى في حاجة إلى النشر المحقق حتى يمكن الاعتماد عليه والاطمئنان إلى صحة ما ورد فيه.

(3) نذكر من هذه الكتب اثنين قد صرح مؤلفاهما بالاهتمام بما يكتب في الصحف، هما (1) تذكرة الكاتب لأسعد خليل داغر (القاهرة، 1923)، وقد ذكر في مقدمته (ص 6) اهتمامه بالأخطاء التي ترد "على أقلام كتاب الصحف والمجلات"، (2) أخطاؤنا في الصحف والدواوين لصلاح الدين الزعبلاوي، دمشق، 1939 .

(4) لا نعرف إلا كتابين اهتم فيهما مؤلفهما اهتماما ظاهرا بالاستعمال اللغوي في الإذاعة والتلفزيون _ إضافة إلى اهتمامه به في الجرائد _ هما كتابا عبد العزيز مطر "أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة " (قطر، 1985) و"تثقيف اللسان العربي" (القاهرة، 1991)؛ وقد عنينا –بدورنا- بهذا الصنف من الاستعمال اللغوي في برنامجين إذاعيين بثا في الإذاعة الوطنية التونسية : أولهما عنوانه "ثقافتنا اللغوية"، وقد استمر ست سنوات (من يونيو 1988 إلى مايو 1994) وبث منه مائتا (200) حلقة، والثاني عنوانه "لغويات"، وقد استمر نصف سنة (من أكتوبر 1998 إلى مارس 1999) وبث منه اثنتان وعشرون حلقة. ولم ننشر مادة هذين البرنامجين في كتاب بعد لأن نشرها محوج على نقلها من شكلها الإذاعي إلى الشكل الذي يقتضيه الكتاب المؤلف. وسيكون أكبر اعتمادنا في هذا البحث على تلك المادة.

(5) يميز مصطفى جواد في "مكتبة النهضة العربية، بغداد، 1988) بين استعمال "التقى فلانا" الذي يدل على "الفردية" واستعمال "التقى بفلان" و" التقى مع فلان" الذي يدل على «الاشتراك"، ص ص 184 – 185.

(6) ينظر مثلا : مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط، ط. 3، 1985 (جزآن)، 2 /1000، دار المشرق: المنجد في اللغة، ط. 29، بيروت، 1987، ص 845؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي، لاروس – باريس، 1989، ص 1240.

(7) ينظر مثلا عبد القادر المغربي : عثرات اللسان في اللغة، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق، 1949، ص ص 40 – 41؛ أحمد مختار عمر: العربية الصحيحة، دليل الباحث إلى الصواب اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1981، ص 168؛ عبد العزيز مطر : تثقيف اللسان العربي، ص 143 .

(8) ينظر مثلا : F.Corriente : El lexico « Vocabulista in Arabica » , Madrid , 1989 p.312 arabe andalusi ؛ وينظر أيضا:

,F.Corriente : El lexico arabe andalusi secun P.de Alcala, Madrid, 1988, p.208 :

والأول إعادة نشر مبوب لمعجم وضعه في القرن الثالث عشر مؤلف لم يرد اسمه، والثاني إعادة نشر أيضا لمعجم وضعه في القرن الخامس عشر الأب دي ألكالا؛ وينظر أيضا :

F.Corriente : A Dictionary of Andalusi Arabic , Leiden , brill , 1997, p.543

(9) أورد دوزي R.Dozy : Supplément aux dictionnaires arabes ,3ème éd., leyde-Paris, 1967, 2 vols. 2/)

(734 E.Bocthor : Dictionnaire français-)

هذا المعنى تحت "مناخ" بضم الميم، تقلا عن الياس بقطر في مجمعه الفرنسي العربي (arabe , 3ème éd., Paris , 1864) وبطرس البستاني في محيط المحيط (بيروت، 1870) ويبدو أنهما سبب الخلط بين "مُناخ" بمفهومها الفصيح و"مَناخ" بمفهومها المولد.

(10) مما يدل على أن الكلمة كانت منذ أول ظهورها بفتح أولها ورودها في القاموسين القديمين المذكورين في التعليق (8) بالفتح أ ثم انتقالها إلى اللغات الأوروبية (مثل الاسبانية Almanaque والفرنسية Almanach والايطالية Almanaco ...إلخ) بفتح الميم أيضا – ينظر : f.J.Simonet : glasario de voces ibericas y latinas asadas entre los mosarabes, Madrid , 1888, p. 329

(11) منها الآية 38 من سورة إبراهيم : "ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن"، والآية 19 من سورة النحل: "والله يعلم ما تسرون وما تعلنون"، والآية الأولى من سورة الممتحنة: " تسرون إليهم بالمودة وأنا أعلم نما أخفيتم وما أعلنتم " .

(12) دخل هذا الاستعمال " المنجد في اللغة العربية المعاصرة " (دار المشرق، بيروت، 2000)، ص 1015، وقد فسّر بـــ "أخبر بأمر وأنبأ به، نشر خبرا"، ومثل له بـــ " أعلن عن وصول فلان " و" أعلن عن مقاصده ". وقد أضاف مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمالا آخر هو تعدية " أعلن " بحرف " إلى " في مثل قولهم " أعلن إليه الحكم " – و" الحكم معلن إليه " – أي أوصل إليه إعلان بالحكم أو بالقضية، وهو استعمال شائع في " لغة أهل القضاء " بمصر. وقد ناقش المجمع هذا الاستعمال في دورته السادسة والأربعين (سنة 1980) وأجازه، وقد احتجت لجنة الألفاظ والأساليب التي أقرته بان " تعدية " أعلن " بإلى امر جرت به أقلام بعض اللغويين منذ وقت طويل، إذ فسر صاحبا القاموس واللسان " عالنه" بقولهما: " أعلن إليه". هذا مع إمكان أن يكون الكلام من باب التضمين، وإذن يكون " أعلن" قد عدي بإلى لأنه بمعنى " أوصل " – ينظر : مجمع اللغة العربية بالقاهرة : القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، من 1934 إلى 1987 القاهرة، 1989، / ص 198؛ على أن المجمع لم يثبت هذا الاستعمال المحدث في الطبعة الثالثة (1985) في المعجم البسيط.

(13) ينظر أرسطو طالس: طباع الحيوان، ترجمة يوحنا بن البطريق، تحقيق عبد الرحمان بدوي وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 28 .

(14) نفسه، ص، 54

(15) نفسه، ص، 90

(16) نفسه، ص، 108

(17) نفسه، ص، 145

(18) ينظر دياسقوريدوس : المقالات الخمس وهو هيولى الطب، ترجمة اصطفن بن بسيل وإصلاح حنين بن إسحاق، تحقيق سيزار دوبلار (Cesar E.Dubler) وإلياس تراس (Elias Teras)، تطوان، 1957 ، ص 249 (المقالة 3، المادة 130)

(19) نفسه، ص 326 (4 – 42)

(20) نفسه، ص 374 (5 – 2)

(21) سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988،1 / 179 – 180.

(22) نفسه، 1 / 180 .

(23) أبو زكرياء يحي الفراء: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط 3، عالم الكتب، بيروت، 1983، 322/2؛ وينظر حول بعض من آراء النحاة القدامى في هذا الاستعمال : أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة، 1984 – 1989، 2 / 519 – 520 .

(24) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : مجموعات القرارات العلمية في خمسين عاما، 1934 – 1984، القاهرة، 1984، ص 156؛ وينظر أيضا : عدنان الخطيب : العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1934 م – 1984 م، دار الفكر، دمشق، 1986، ص 71 .

وقد قال إن القرار قد عارضه كثيرون لأن الشواهد التي اعتمدت في الاحتجاج له قد ضعفت.

(25) أبو عثمان الجاحظ : البخلاء، تحقيق طه الحاجري، ط.6، دار المعارف، القاهرة، 1981 ص 102 .

(26) أورد جمال الدين أبو الحسن القفطي في تاريخ الحكماء (تحقيق يوليوس Julius Lippert ليبزيغ، 1903، ص 196) نموذجا من لغتهم على لسان الطبيب سهل بن سابور المعروف بكوسج : " فصاح سهل : صرى وهك المسية اخروا في أذنه آية خرسي، أراد بالعجمية التي فيه أن يقول : صرع وحق المسيح، اقرؤوا في أذنه آية الكرسي".

(27) ينظر : Pedanii-Anazarbei Dioscuridis : de Materia Medica. Libri Quinque , ed.Max Wellmann , berolini , 1907-1914 (3 vols), 2/145 (III,136), 2/205 (IV,49), 3/2 (V,2)

(28) ينظر في كتب القدماء مثلا : أبو محمد الحريري : درة الغواص، ص 58 (رمضان)، 59 (مقاد، مقال، مصاغ، مزار)؛ أبو الفرج عبد الرحمان بن الجوزي : تقويم اللسان، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، (د. ت)، ص 171 (مصاع، مقال، مصان)؛ صلاح الدين

خليل بن أيبك الصفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987، ص 484 (مصاغ، مصان)، 487 (معاب)، 489 (مقاد، مقال) وقد ذكر الحريري (ص 61) " مبيوع " و" معيوب" عوض " مباع " و" معاب "، وذكر ابن الجوزي (ص 170) "معيوب " أيضا.

(29) ينظر مثلا : إبراهيم اليازجي : لغة الجرائد، ط. 1، القاهرة (1905)، ص ص 20، 22 – 47 (وقد ذكر استعمالات كثيرة)؛ محمد علي النجار : لغويات، جماعة الأزهر للنشر والترجمة والتأليف، القاهرة، (د. ت.)، ص ص 144 – 145 (مربك)؛ مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ص 189 – 190 (أشان، مشين؛ أربك، مربك)؛ أحمد مختار عمر: العربية الصحيحة، ص ص 125 – 128 (الخلط بين الفعلين الثلاثي المجرد والمزيد ومشتقاتهما) .

(30) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص202.

(31) محمد شوقي أمين : تصويب كلمات مزيدة بالهمزة، ضمن : مجمع اللغة العربية بالقاهرة : ملحق محاضر جلسات المجلس والمؤتمر في الدورة السادسة والأربعين، القاهرة، 1984، ص ص 88 – 91 .

(32) نفسه، ص 88 .

(33) نفسه، ص 89. ونشير إلى أن المسألة نفسها قد عرضتها لجنة الأصول على المجمع في دورته الثانية والأربعين (1976) في قرار عنوانه " جواز مجيء " أفعله " مهموزا بمعنى فعله " وقد قبله مجلس المجمع لكن المؤتمر رفضه – ينظر : مجمع اللغة العربية بالقاهرة : مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، ص ص 93 – 94. ونشير أيضا إلى أن المجمع لم يدون أيا من الاستعمالات المجازة في الطبعة الثالثة من المعجم الوسيط .

(34) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي : الغريب المصنف، تحقيق المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) ودار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1996 (3 أجزاء)، 2 /567 – 585.

(35) نفسه، ص 567.

(36) نفسه، ص 568.

(37) نفسه، ص 570.

(38) نفسه، ص 571.

(39) نفسه، ص 571.

(40) نفسه، ص 571.

(41) لا نجد من الاستعمالات المخطأة المذكورة إلا النادر في المعاجم العربية الحديثة، منها في المعجم العربي الأساسي " أربك" و"إرباك" – دون ذكر المجرد "ربك" – (ص 502)؛ و"ملفت"، دون ذكر "ألفت" (ص 1093)؛ ومنها في المنجد في اللغة العربية المعاصرة " أباع " و" مباع " (ص 136)، و"أربك" و"مربك" (ص 530).

(42) ينظر حول هذه المسالة إبراهيم بن مراد: مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997، ص ص 85 – 91، نفسه: مقدمة لنظرية المعجم، ص ص، ص ص 144 – 153 .

(43) ينظر حول هذه المسالة في العربية إبراهيم بن مراد: الصيغية المعجمية، في مجلة المعجمية، 12 – 13 (1996 – 1997)، ص ص 121 – 137 .

(44) باعتبار الثنائي في نظر الخليل (كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1988، 8 أجزاء، 49/1 – 50) وسيبويه (الكتاب، 4 / 230) ثلاثيا قد حذف منه.

(45) الخليل : العين، 1 / 39.

46) نفسه، 1 / 48 .

(47) نفسه، 1 / 49 .

(48) سيبويه: الكتاب، 4 / 229 – 230 .

(49) ينظر القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب: دقائق التصريف، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1987، ص 373؛ أبو البقاء ابن يعيش: شرح الملوكي في التصويف، المكتبة العربية، حلب، 1973، ص 30 .

(50) ابن منظور: لسان العرب، إعداد يوسف خياط ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت 1970 (3 أجزاء)، 2 /78.

(51) ابن سعيد المؤدب : دقائق التصريف، ص 184.

(52) سهيل إدريس وجبور عند النور: المنهل، قاموس فرنسي عربي، ط. 9، دار الآداب ودار العلم للملايين، بيروت، 1987، ص 308.

(53) ينظر سهيل إدريس وجبور عبد النور: المنهل، ص 727.

(54) نفسه، ص 527.

(55) الخليل بن أحمد: العين، 6 /296 – 297؛ والرأي المثبت مضاف إلى النص المحقق وليس في أصول الكتاب؛ وينظر ابن منظور: اللسان، 2 / 388 و389.

(56) ينظر الفراء: معاني القرآن، 1 / 221، واللسان، 2 / 388 و389.

(57) ابن منظور: اللسان، 2 / 389.

(58) في النص " تضرب " وهو تحريف.

(59) في النص " جهل " " وهو تحريف.

(60) في النص " واحدة ".

(61) الخليل : كتاب العين، 2 / 295 – 296.

(62) اللسان، 2 / 389.

(63) المقالات الخمس، ص 89 (1 – 101).

(64) نفسه، ص 209 (2 – 150).

(65) نفسه، ص 245 (3 – 12).

(66) نفسه، ص 354 (4 – 106).

(67) نفسه، ص 368 (4 – 126).

(68) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص 34.

(69) نفسه، ص 32.

(70) ينظر: عبد القادر المغربي: تعريب الأساليب، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1 (1934)، (ص ص 332 – 349)، ص 342 (والمقابل الفرنسي عنده Opinion générale)؛ إبراهيم السامرائي: معجميات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص 358 .

(71) إبراهيم السامرائي: معجميات، ص 363 (وفيه " الأكثرية " عوض " الأغلبية ").

(72) نفسه، ص 362.

(73) الأعمال المخصصة لما حدث من تطور في معجم العربية ونحوها في العصور السابقة للعصر الحديث قليلة، نذكر منها ثلاثة مهمة: (1) يوهان فك: العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980، وقد درس فيه دراسة معمقة ما سماه "العربية المولدة " بين القرنيين الثاني والسابع الهجريين (الثامن والثالث عشر الميلاديين)؛ (2) عبد العزيز مطر : لحن العامة في ضوء اللغوية الحديثة، ط. 2، دار المعارف القاهرة، 1981، وقد درس مظاهر التطور في العربية بين القرنين الرابع والسادس الهجريين (العاشر والثاني عشر الميلاديين) من خلال كتب التصويب اللغوي؛ (3) البدراوي زهران: في علم اللغة التاريخي، دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى، ط. 3، دار المعارف القاهرة، 1988، وقد درس فيه مظاهر التطور في العربية في عصر الحروب الصليبية (من القرن الخامس إلى القرن السابع الهجريين (الحادي عشر إلى الثالث عشر ميلاديين) تقريبا.

(74) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934 إلى 1987 م، وقد اشتمل على مظاهر من التطور الحادث في الاستعمال المعاصر بين الكتاب خاصة والمظاهر المصوبة يندرج جلها في ما يعتبره القدماء لحنا.

(75) ينظر خاصة : 1966، Hans Wehr :A Dictionnary of Modern Written Arabic weisbaden , (= معجم العربية المعاصرة المكتوبة)؛ دانيال ريغ : السبيل، معجم عربي فرنسي، لاروس، باريس، 1983. والمعجم العربي الوحيد الذي أراد مؤلفوه جمع المستحدث من الألفاظ والأساليب هو " المنجد في اللغة العربية المعاصرة "، لكن مادة هذا المعجم ليست وليدة مدونة انتهي إليها باستقرار النصوص العربية المعاصرة بل قامت على النقل من المعاجم العربية الحديثة، وجلها – حسب ما تدل عليه "المصادر والمراجع" المعتمدة في التأليف – في المصطلحات العلمية والفنية.

(76) هو ما ذهب إليه لغوي مجمعي مشهور هو إبراهيم أنيس في كتابه مستقبل اللغة العربية المشتركة، القاهرة، 1960، ص 71؛ وقد أخذ بالمذهب نفسه البدراوي زهران في كتابه في علم اللغة التاريخي، دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى (ص ص 49 – 52)، والكتاب أطروحة دكتوراه، وقد نسب هذا المؤلف هذا المذهب إلى يوهان فك أيضا (العربية، ص 241)، ولكن فك قال في الصفحة التالية (242): " ولقد برهن جبروت التراث العربي التالد الخالد على أنه أقوى من كل محاولة يقصد بها إلى زحزحة العربية الفصحى عن مقامها المسيطر. وإذا صدقت البوادر، ولم تخطىء الدلائل، فستحتفظ أيضا بهذا المقام العتيد من حيث هي لغة المدنية الإسلامية، ما بقيت هناك مدنية إسلامية".

(77) إبراهيم أنيس: مستقبل اللغة العربية المشتركة، ص ص 66 – 67، وهو يرى "أن الظروف مهيأة لهذه اللهجة عن طريق الإذاعة، فإن القوم يؤثرون كل ما تذيعه محطات القاهرة، وما تنتجه من أفلام، وما تقوم به الفرق التمثيلية من مسرحيات، وما تكتبه الصحف والمجلات بهذا الأسلوب الدارج على الألسنة والسائد في الحديث والخطاب، وهم يذكروننا بدور الغناء من أفواه المشهورين، فللغناء أثره في عملية التشويق التي هي أساس هام في كل تقليد لغوي ..." وقد كتب هذا ونشر سنة 1960، ولو كان المؤلف حيا اليوم لغير رأيه.